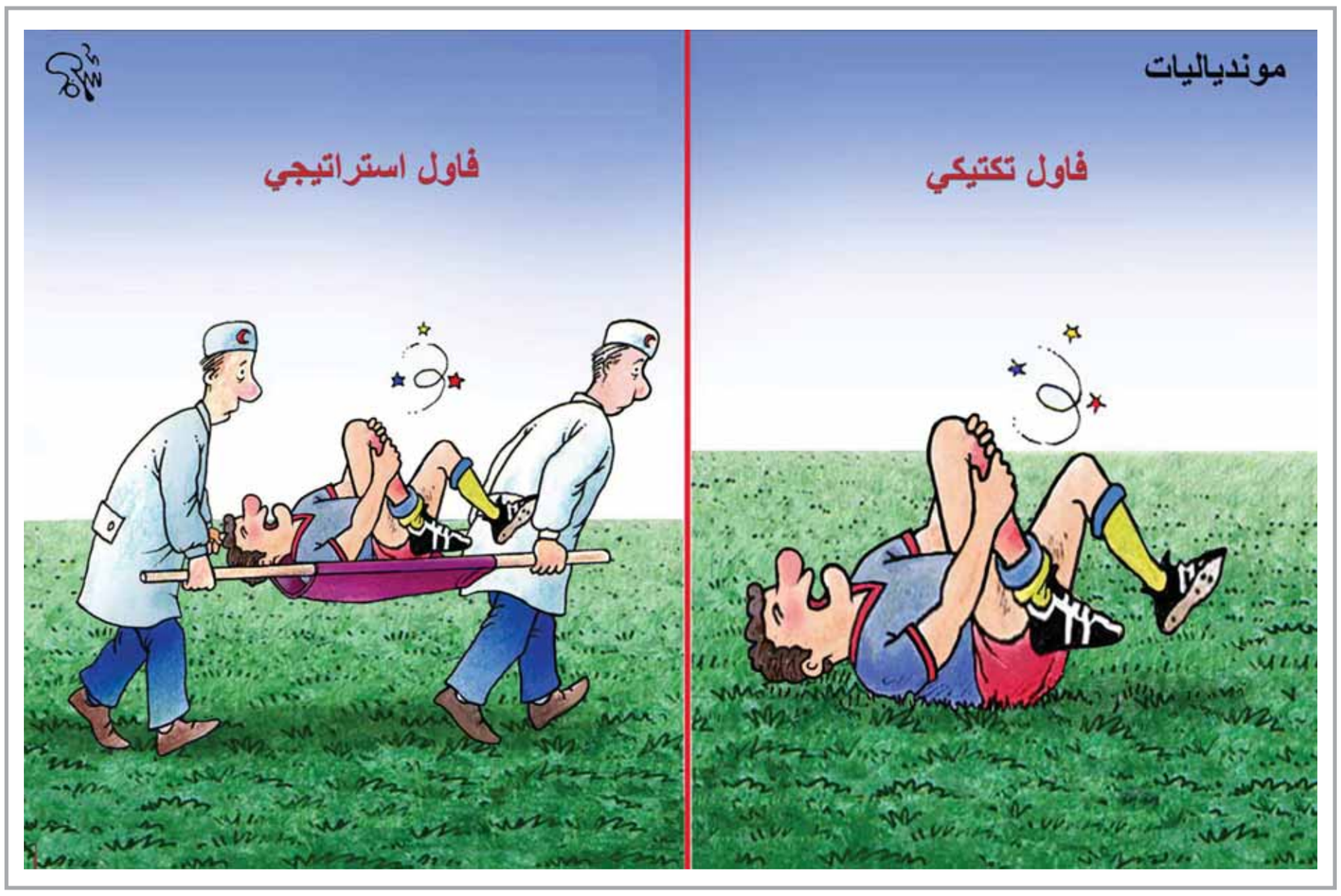

أهلاً بكم في صحراء الغوطة..

أضرار بساتين الغوطة الشرقية يزيد عن ٦٠ بالمئة وسهل الزبداني فقد ٤٥٥ ألف شجرة

عبد المنعم مسعود

جالت «الوطن» في الغوطة الشرقية انطلاقاً من المليحة مروراً بأطراف زبدين ودير العصافير ودخلت إلى بزينة وحرستا القنطرة ومرج السلطان وصولا إلى لبالية، ورصدت عين «الوطن» واقع المنطقة التي تحولت من غوطة خضراء غناء إلى صحراء جرداء فيها بعض الشجيرات المتناثرة هنا وهناك وبعض جذوع الأشجار تذكر بأشجار جار عليه منشار السارقين بعضها الآخر تخرب نتيجة الحرب حتى طريق المليحة الطريق الذي كان وارف الظلال أصبح لا يختلف كثيراً عن طريق صحراوي، فلا تكاد ترى شجرة مثمرة واحدة وإذا ما وجدت فحالها بائسة تحتضن بعض ثمرات تذكر بانتمائها لغوطة دمشق.

مدير زراعة ريف دمشق علي سعادات قال في حديث لـ«الوطن»: إن نسبة الضرر في بساتين الغوطة الشرقية تقدر بما يزيد على ٦٠ بالمئة، منوهاً بأن عمليات حصر الأضرار ما زالت جارية، وأوضح أن المنطقة الوحيدة التي تم حصر أضرارها هي سهل الزبداني الذي فقد ٤٥٥ ألف شجرة مثمرة.

وكشف سعادات أن المرحلة الثانية من المشروع الوطني لإعادة الحياة لأراضي ريف دمشق سيتم تخصيص الغوطة بـ٧٠٠ منحة من أصل ١٥٠٠ منحة وسيتم أيضاً تخصيص منطقة دوما والضمير بـ٢٥٠ منحة أما باقي المنح فستذهب إلى النبك ويبرود والزبداني.

وأوضح سعادات أن المشروع الوطني استهدف توزيع ٢٥٠٠ حديقة ومستلزماتها من شتول وأسمدة وغيرها على ٥٤ قرية في مناطق ريف دمشق حيث تكون المساحة أقل من دونم أرض ويستهدف العوائل المقيمة وتم توزيع ٣٦٠ حديقة لحران العواميد و١٠٠٠ حديقة لمنطقة القطيفة و١٨٠ للكسوة و٢٠٦ للحرمون و١٦٣ لرنكوس و١٥١ للتل و١٢٥ للكسوة.

وأوضح سعادات أن زراعة الخضروات في الغوطة تعدت مرحلة الإنتاج للاستهلاك الذاتي عند بعض الفلاحين مؤكدا توزيع ٤٠٠ ألف شتلة من البندورة والخيار والكوسا والفليفلة في قرى سقبا وكفربطنا وحرة وجسرين وزملكا وعربين وحرستا ودير العصافير والمليحة.

وقال سعادات: إن المياه الجوفية في الغوطة الشرقية أصبحت بمستوى الأرض في بعض المناطق وذلك نتيجة عدم الاستخدام خلال السنوات الماضية مبيناً أن الحل الأنجع استخدامها في الزراعة وذلك حتى لا يتلوث حوض المياه الجوفية في الغوطة كاشفاً أن عدد الثروة الحيوانية تراجع كثيراً في الغوطة مبيناً أنهم استطاعوا حصر ٣٠٠٠ رأس بقر في الغوطة الشرقية و٣٠٠ في منطقة دوما إضافة إلى ١٠ آلاف رأس غنم. مبينا أن عملية توزيع الأعلاف أدت إلى رفع كمية الحليب الذي تنتجه الأبقار من ٧ كغ إلى ١٥ كغ.

وداعاً للسجل العام للعاملين في الدولة... والبديل مركز خدمة الموارد البشرية

مجلس الشعب يقر قانون مهام وزارة التنمية الإدارية

محمد منار حميجو

يبدو أن أجوبة وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف حول إحداث مركز للموارد البشرية يحل محل سجل العام للعاملين في الدولة لم تكن مقنعة عند بعض النواب الذين اعتبروا أن هذا من اختصاص مجلس الوزراء وليس الوزارة وأنه يجب ألا يلغى هذا السجل وضمه ضمن مركز معين.

وأقر المجلس امس مشروع مهام وزارة التنمية الإدارية والذي يتكون من ٣٥ مادة وأصبح قانوناً.

سأبدأ بالسخونة في الجدل الكبير الذي حدث بين نواب المجلس على بعض المواد وخصوصاً الرد على أجوبة الوزيرة سفاف الذي انتقدها النائب عاطف الزيبق بقوله: عبر مقام الرئاسة سأوجه ملاحظة للوزيرة وهي أنها توحي من أجوبتها أننا لا نعلم شيئاً.

وأضاف الزيبق: نحن نعلم في وزارة التنمية أكثر منها ونحن نناقش قانوناً يعتبر ملكنا وليس ملك الوزارة، ما دفع برئيس المجلس إلى القول: هكذا دخلنا في الشخصنة وأعتقد أن النقاش مفتوح إلى الآخر.

الخلافات التي حدثت تحت القبة وخصوصاً ما يتعلق بموضوع سجل العاملين في الدولة دفع نائب رئيس المجلس نجدة أنزور إلى التدخل بقوله: واضح تماماً أن هناك خلافاً كبيراً حول طريقة شرح هذه المواد.

وأضاف أنزور: يجب أن أذكر الزملاء أن هذا القانون ليس للوزيرة بل للوزارة وإذا كان هناك أحد ليس لديه ثقة في كلام الوزيرة يعود إلى تفسيره مرة ثانية ويؤكد موقفه من هذا القانون، مضيفاً: هناك شخصنة كثيرة تحدث وأنا ضده تماماً الوزيرة تتغير وتبقى الوزارة والقانون.

وعما يتعلق بموضوع سجل العاملين تساءل أنزور عن مصير الموظفين في هذا السجل وهل سيتم إعطاء دورات لهم؟ مؤكداً أنه ليس هناك تطوير إداري على جهة واحدة يجب أن يشمل كل سورية ومن ثم هذا الموضوع حساس.

وشدد أنزور على ضرورة التطور في هذا المجال والتخلي عن فكرة الكتابة باليد لأن العالم يتطور في هذا المجال، مؤكداً أنه لا فيروس يمنع هذا التطور الإلكتروني بل الفيروس في عقولنا.

ونصت المادة ١٦ من مشروع القانون الذي أقرها المجلس على أنه يحدث في الوزارة مركز يسمى خدمة الموارد البشرية يحل محل السجل العام للعاملين في الدولة بما له من حقوق وما عليه من التزامات.

وأوضحت المادة ١٧ مهام المركز التي تتجلى في رسم السياسة العامة للتشغيل في الوظيفة العامة ووضع النظم والقواعد والإجراءات اللازمة لتنفيذها والإشراف عليها، إضافة إلى وضع ضبط أوضاع العاملين الوظيفية في الجهات العامة وأخيراً تقديم خدمة التوظيف الإلكتروني في الوظيفة العامة.

وأشارت المادة التي تليها إلى أن المركز يضع خريطة الموارد البشرية للعاملين في الدولة من جهة النوع والكم، وتحديد أماكن الفائض أو العجز، وتقديم الحلول المناسبة لاستثمارها بالتعاون والتنسيق مع الجهات العامة والمعنية.

وأكدت المادة أن المركز يضع أيضاً خريطة الشواغر الوظيفية للعاملين في الدولة وتوصيف مراكز العمل وتطوير عملية التوصيف الوظيفي في الجهات العامة ونشر ثقافته وتمكين ممارساته، مشيرة إلى أنه يقدم خدمات التدريب الإلكتروني وتنمية الموارد البشرية للعاملين في الدولة.

وبينت المادة أن المركز يقدم الخدمات الإلكترونية المتعلقة بتسيير شؤون العاملين في الدولة وإعداد سجل مركزي للعاملين في الدولة يتضمن المعلومات والبيانات عن أوضاع العاملين في الجهات العامة، وجميع التبدلات الطارئة عليها، إضافة إلى العمل على أتمتة الخدمات التي يقدمها.

وتضمنت المادة ١٩ من المشروع والتي أقرها المجلس أيضاً أنه يتم إحداث الوزارة مركزاً يسمى «مركز تعديل صياغة القادة»، ويهدف إلى تمكين أصحاب المؤهلات النوعية لتولي الوظائف العليا وتزويدهم بالمعلومات والمعارف الإدارية الحديثة اللازمة لممارسة وظائفهم بكفاءة وفاعلية أكبر.

وأوضحت المادة ٢٠ مهام المركز بأنه يمارس تنفيذ برامج التأهيل وبناء القدرات لشاغلي الوظائف القيادية وإعداد القادة الإداريين وبناء المستوى المؤهل للإدارات العليا بالتعاون والتنسيق مع الجهات العامة والمعنية.

وأكدت المادة ذاتها أنه من مهام المركز وضع دليل لتوصيف الوظائف القيادية ونظام لترشيح وقياس وتقييم الأداء وبناء قاعدة بيانات تتضمن المعلومات كافة عن شاغلي الوظائف القيادية وأصحاب المؤهلات النوعية ومساراتها التدريبية وتقييم الأداء السنوي لها، إضافة إلى رصد المسار الوظيفي للكفاءات النوعية من العاملين في الدولة وتقديم المعلومات اللازمة لاستثمارها والمشروعات التنموية والتجارب النوعية العربية والدولية، وتنظيم الورش والملتقيات لمناقشة قضايا الإصلاح والتطوير الإداري.

ونصت لمادة ٢١ على إحداث مديرية لإدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية بقرار من الوزير المختص أو المدير العام المختص في كل وزارة أو محافظة أو هيئة أو مؤسسة عامة تحل محل الوحدات التنظيمية التي تقوم بمهام التنمية الإدارية والتدريب والتأهيل الإداري وإدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين وتتولى مهامها وتعدل الهياكل التنظيمية والأنظمة الداخلية للجهات العامة بقرارات من الجهة التابعة لها وفقاً لذلك.

- سفاف: لا تطور في سجل العاملين في الدولة وهو عبارة عن أرشيف
- مركز لإعداد القادة الإداريين لشغل الوظائف العليا.. تقييم مراكز الموظفين سيصبح إلكترونياً

سفاف توضح

أعلنت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف أنه تم البدء بالتحضير لضم سجل العاملين في الدولة إلى مركز الموارد البشرية عبر فريق مدرب لتبسيط الإجراءات والأتمتة موجود حالياً منذ شهر ونصف الشهر.

وخلال ردها على مداخلات أعضاء المجلس أكدت سفاف أن هناك تنسيقاً مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول موضوع سجل العاملين في الدولة ولا يوجد هناك تداخل في هذا الموضوع بين الوزارتين.

ورأت سفاف أن سجل العاملين هو عبارة عن أرشيف وأنه لا يوجد فيه تطور ضاربة مثلاً أنه حينما سحبت بطاقتها الوظيفية وجدت نفسها أنها ما زالت موظفة في مجلس الوزراء وهو تاريخ توظيفها ولم يطرأ أي تغيير على وضعها.

وأكدت سفاف أن الاتجاه اليوم نحو اللامركزية في هذا الإطار وذلك أن العامل من محافظته عبر إدارة الموارد البشرية يمكنه معرفة وضعه بدقة.

وأوضحت سفاف أنه في حال أتمتة الأرشيف والبطاقة الذاتية وتم وصلها بمديرية الموارد البشرية ليكون الإدخال والتحديث من هذه المديرية على قاعدة البيانات يمكن تحديث هذه البطاقة في لحظة، معتبرة أن هذه يحتاج إلى كادر بشري إضافة إلى قواعد أخرى.

وأشارت سفاف إلى أن تقييم أداء الموظفين سيصبح إلكترونياً وذلك أنه بمسحة بسيطة يمكن تقييم الموظف.

وفيما يتعلق بالإمكانات أكدت سفاف أنه يتم وضع القوالب ومن ثم البحث عن الإمكانات، ضاربة مثلاً أنه عند إحداث الوزارة يتم اختيار الفريق والهياكل الخاصة بها.

واستحوذت مناقشة مادة سجل العاملين في الدولة أكثر من ساعة بين أعضاء المجلس ما بين مؤيد لحله وضمه إلى مركز الموارد البشرية ومعارض لذلك لأنه يجب أن يكون من اختصاص مجلس الوزراء.

١٩٦ ألف عضو تعاوني ينتظرون مساكنهم في حلب و٢٠ ألفاً استلموها

مشلح: نعاني من غبن كبير في إيداع أموال التعاونيين في المصرف العقاري

محمود الصالح

بيّن رئيس الاتحاد التعاوني السكني في حلب عبد الله مشلح وجود أكثر من ١٩٦ ألف عائلة تعاونية تنتظر مساكنها في إطار الجمعيات السكنية العاملة في محافظة حلب.

وكشف مشلح لـ«الوطن» عن وجود ٥٠٥ جمعيات تعاونية سكنية في محافظة حلب تضم ٢٤٩٣٢٨ عضواً منهم ١٩٩٩٩ عضواً استلموا مساكنهم التعاونية خلال السنوات الماضية ، إضافة إلى وجود ١٧٧٢١ عضواً تعاونياً مخصصين بمساكن تعاونية يتم إنجازها في الوقت الحالي وتختلف مراحل العمل في هذه المشروعات التعاونية ، وهناك ١٥٢٢١ عضواً تعاونياً مكتتباً على مشاريع تعاونية يجري تنفيذها ولكن لم تخصص بعد.

وأوضح مشلح أن أغلب هذه الجمعيات تعاني من توقف مشروعاتها نظراً لوقوع معظم مشروعات التعاون السكني في غرب حلب وشماله حيث ما زالت تتواجد المجموعات الإرهابية ، وبالرغم من ذلك استطاعت هذه الجمعيات المحافظة على وثائق الأعضاء من خلال وضعها في مناطق آمنة وكذلك المحافظة على أموال التعاونيين من خلال إيداعها في المصرف العقاري ، الذي يرى رئيس الاتحاد أنه يغبن الأعضاء التعاونيين نتيجة عدم منحه فوائد لقاء أموال التعاونيين المودعة لديه وكذلك رفضه وضع أموال في حساب وديعة مجمدة أسوة بما يمنحه للمواطن العادي ، كل ذلك أدى إلى خسائر كبيرة تعرض لها الأعضاء في التعاون السكني تمثلت في جانبين فقدان جزء كبير من قيمة الأموال المودعة، وحرمانها من الفوائد أسوة بأي مواطن له إيداعات لدى المصرف العقاري، ولفت رئيس الاتحاد إلى قيام الاتحاد السكني في حلب بمتابعة استلام الأرض المخصصة لقطاع التعاون السكني والتي تتسع لبناء ٨٢ بناء برجياً تضم أكثر من ٥ آلاف شقة، وهذه الأرض مخصصة للجمعيات السكنية في حلب من قبل المؤسسة العامة للإسكان ، وقد وجه المدير العام للمؤسسة بسرعة تسليم قطاع التعاون السكني الأراضي المخصصة له في حلب، إلى ذلك طالب مشلح مجلس مدينة حلب بالإسراع في توقيع عقود بيع الأراضي المخصصة من مجلس مدينة حلب للجمعيات في مناطق (w – n – nε) وذلك نظراً لحاجة الجمعيات العاجلة لهذه الأراضي للبدء في تنفيذ مشروعاتها التعاونية.

انخفاض إنتاج القمح في الحسكة بسبب الانحباس المطري

مدير «الحبوب» لـ«الوطن»: فلاحون ضمّنوا أراضيهم للرعاة لتعويض خسارتهم

علي محمود سليمان

كشف مدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يوسف قاسم أن كميات محصول القمح في الحسكة منخفضة هذا العام بسبب الانحباس المطري الذي حدث في شهري شباط وآذار حيث إن أغلب المساحات المزروعة بالقمح في الحسكة هي مساحات بعلية تعتمد على مياه الأمطار.

وبين قاسم أنه خلال الجولة الأخيرة في محافظة الحسكة للإشراف على عمليات استلام موسم القمح، قد بلغت الكمية المسلمة لمركزي استلام القمح في محافظة الحسكة ٢٨,٣ ألف طن قمح منذ بدء موسم الحصاد وحتى تاريخه، مبيناً أن فلاحين ضمّنوا أراضيهم للرعاة لتعويض خسارتهم لكون المحصول لم يكتمل نموه بسبب انحباس الأمطار، بينما في الفترة الحالية نفسها من العام الماضي كانت الكمية المسلمة تقرب من ٨٠ ألف طن، موضحاً بأن أغلب المحافظات التي تكون فيها المساحات بعلية وتعتمد على الموسم المطري قد انخفض الإنتاج فيها وخاصة في المناطق الشرقية والشمالية، بينما المساحات المروية فإنتاجها جيد من محصول القمح، إلا في المناطق التي لم يتمكن الفلاحون فيها من تأمين مضخات المياه، كما تحسن الإنتاج في ريف حلب الشرقي بعد صيانة وإعادة تشغيل قنوات الري فيها التي كانت مخربة بفعل المجموعات الإرهابية المسلحة.

وأشار قاسم إلى أن الاستلام في الحسكة يتم في مركزين للمؤسسة في القامشلي تستمر عمليات الاستلام فيهما منذ أربع سنوات، حيث لم تقم المؤسسة بافتتاح أي مراكز أخرى في المحافظة، لافتاً إلى أن المؤسسة تقوم بتسديد أجور نقل المحصول للفلاحين من أي منطقة في المحافظة إلى المركزين مهما كانت بعيدة، وذلك لدعم الفلاحين وتشجيعهم على تسليم الموسم للمؤسسة.

ونوه قاسم بأن أغلب الكميات التي تم شراؤها من الفلاحين كانت من النخب الأول وهو بسعر ١٧٥ ليرة سورية، على حين سعر الدرجة الثانية أقل من الأولى بنسبة ١٪، وسعر الدرجة الثالثة أقل من الأولى ٢٪، وسعر الدرجة الرابعة بحسب الحسميات والشوائب والمواصفات وكل عمليات الشراء والتسعير تتم عبر برامج مؤتمتة وذلك لضمان عدم الخطأ والتلاعب، مبيناً أن هناك حالات رفض الاستلام والشراء من الفلاح بسبب ارتفاع نسبة الشوائب والأجرام والشعير وارتفاع الإصابة بالسونة ولكنها كميات بسيطة لا تتجاوز ٣٪ من الكميات المشتراة حتى الآن.

وفي سياق متصل أوضح يوسف أن مراكز الاستلام توزع إلى صوامع ومراكز استلام في العراء، وهي موزعة إلى ٣ صوامع في دمشق وصومعتين في حماة و٣ في حمص، وباقي المراكز هي استلام في العراء ويتم التخزين فيها بالشوالات، مع إلغاء التخزين بالخلايا الترابية منذ عدة سنوات، مشيراً إلى أن العمل يجري حالياً على إعادة تأهيل وصيانة صومعة تل بلاط في ريف حلب وهي بطاقة استيعابية ١٠٠ ألف طن، وصومعة عدرا في ريف دمشق وهي بطاقة ٢٠٠ ألف طن.

٣,٦ مليارات ليرة أضرار المشافي والمراكز الصحية في الريف الشمالي

إجراء مسح ميداني للكشف عن حالات سوء التغذية عند الأطفال

حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير الصحة في حمص حسان الجندي لـ«الوطن»: إن القيمة التقديرية الإجمالية لإعادة تأهيلها المشافي والمراكز الصحية في الريفين الشمالي والشمالي الغربي بلغ ٣,٦ مليارات ليرة سورية.

وبيّن الجندي أن كلاً من مشفيي الرستن وبلدة تلدو الوطني في ريف الحولة خارجان عن الخدمة تماماً نتيجة لتعرضهما لأضرار جسيمة إنشائياً وهندسياً ونسبة أضرارهما تزيد على ٩٠ بالمئة، وأن ٦ مراكز صحية من أصل ٢٠ مركزاً متوزعاً في مختلف قرى وبلدات الريف الشمالي خارجة عن الخدمة أيضاً لتعرضهم لأضرار جسيمة وكبيرة.

ولفت الجندي إلى تخصيص ٥٥٠ مليون ليرة سورية كمرحلة أولى للبدء بعملية إعادة إعمار المراكز الصحية في مختلف المناطق كخطة إسعافية لضمان تقديم الخدمات الطبية والصحية للأهالي هناك على أن يتم استكمال أعمال التأهيل في الفترات القادمة، مشيراً إلى أن المديرية عملت على إعادة تأهيل وصيانة عدد من المراكز الصحية المتضررة جزئياً في عدد من القرى والبلدات وتم رفدها بالكوادر الطبية والمستلزمات الدوائية اللازمة وتأمين اللوجستيات الخاصة بالبرامج الصحية الأولية والصحة الإنجابية وتمت إعادة تفعيل الخدمات الطبية والإسعافية في مختلف المناطق، كما تم تعزيز خدمة اللقاحات في جميع القرى والبلدات وجعلها بصورة دائمة وتم تشكيل ثلاثة فرق جوالة للقاحات تقوم بجولات على القرى والمحاور التي لا يتوافر فيها مراكز صحية أو لم يتم تفعيلها بعد، كما أن المديرية أعادت تفعيل خدمة التحاليل الطبية والمخبرية في كل من المركزين الصحيين في الرستن وتلبيسة وتم تأمين طبيب أطفال لمركز تلبيسة ويتم العمل على تأمين خدمة الأسنان لكل من المركزين.

مشيراً إلى أن المديرية تعد دراسة لإعادة ترميم وتشغيل قسم من مشفى الرستن وسيتم المباشرة فوراً بأعمال التأهيل بعد رصد الاعتماد المالي اللازم.

من جهته أكد رئيس شعبة الرعاية الصحية الأولية في مديرية الصحة أحمد بلول لـ«الوطن» أن الكوادر الطبية في الشعبة قدمت ٩ آلاف جرعة لقاح لحوالى ٩ آلاف طفل في جميع قرى وبلدات الريف الشمالي منذ تحريرها وحتى تاريخه، مبيناً أنه يتم حالياً إجراء مسح ميداني على الأطفال في جميع المناطق والمحاور في الريفين الشمالي والشمالي الغربي للكشف عن حالات سوء التغذية بينهم ومن المتوقع الانتهاء من عمليات المسح وإظهار النتائج في نهاية الشهر الجاري، لافتاً إلى أنه تم فتح مراكز تدريب لجميع العاملين في القطاع الصحي في الريف الشمالي وحالياً تم إخضاع ٨٠ عاملاً صحياً من مختلف المراكز الصحية هناك للدورة لإعادة تأهيلهم طبياً وتمريضياً.